

المشكلة السكانية... .. نحو محفزات أكثر إبداعًا

الجمعة ٢٧-٠٨-٢٠٢١

كان إعلان الساعة السكانية الموجودة أعلى مبنى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوم الثلاثاء الماضي، عن وصول عدد سكان مصر إلى ١٠٢ مليون و٢٥٠ ألفًا و٤٢١ نسمة، بزيادة ربع مليون نسمة خلال ٥٠ يومًا فقط، بمثابة جرس إنذار خطير، لأن أي زيادة عن المعدلات الطبيعية في النمو السكاني لاشك ستكون الوحش الذي يلتهم أي أرقام إيجابية في معدلات التنمية.

وترى كثير من الدراسات المهمة بمسألة علاقة الزيادة السكانية بمعدلات التنمية، أن النمو المتسارع لعدد السكان هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء ظاهرتي الفقر والتخلف في البلدان النامية تحديدًا، وإن من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها هو ضمان تحقيق إبطاء للنمو السكاني مسبقًا، بما يتلاءم مع ما هو متاح من موارد ومتطلبات أساسية.

ولهذا السبب، فإن الدولة المصرية تولى اهتمامًا كبيرًا بهذا الملف، في ظل توجيهات القيادة السياسية بهذا الشأن، وقد حذرت الحكومة، في تقريرها المقدم إلى مجلس النواب أخيرًا، من خطورة النمو السكاني المتسارع الذي يحول دون تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين والارتقاء بهم، حيث أوضحت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ أنه يترتب على تنامي السكان المتسارع تواضع معدلات الادخار والاستثمار، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم عجز الموازنة العامة والميزان التجاري للدولة.

وهذا ما جعل الحكومة تضع عدة مستهدفات لضبط النمو السكاني، من خلال برامج تنظيم الأسرة المعتمدة، والتي تستهدف خفض معدلات الإنجاب بصورة تدريجية إلى نحو ٢.١ طفل لكل سيدة عام ٢٠٣٢، والوصول إلى ١.٦ طفل لكل سيدة في ٢٠٥٢، ومنها مثلاً إتاحة وسائل تنظيم الأسرة بالمجان للجميع، ورفع وعي المواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية وبآثارها، ووضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني.

أيضًا من بين مستهدفات الحكومة، تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وتمويل حزمة من المشروعات الصغيرة لها، وأعتقد أن هذا من المحفزات الإيجابية التي على الدولة أن تبحث فيها وتكثر منها، خصوصًا التي تحمل إبداعًا في التفكير والتطبيق، ولو حملت الكثير من الصدمات. من المهم كذلك ألا يكون (الحرمان من المحفزات) بآثر رجعي، أي ألا يجوز العقاب على الوضع القائم، إضافة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين في حدود ما يسمح به المجتمع.

من الضرورة أيضًا أن تبحث الحكومة عن وسائل أكثر إبداعًا لرفع وعي المواطن حول خطورة القضية السكانية، لأنها في الأساس معركة معرفية مع موروث خاطئ لدى الكثيرين عن الإنجاب، باعتباره «عزوة وسند»، وهذه المعركة تتطلب تفكيرًا آخر خارج الإطار المتعارف عليه.